

تحرير التجارة العالمية ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة الجزائر

علاي مختار* *أستاذ مساعد قسم (أ) جامعة بشار

سنوسي بريكسي إيمان** - طالبة دكتوراه - جامعة تلمسان

Resume: Le commerce international a connu ces trente dernières années importants changements qui ont affecté son équilibre et reconfiguré ses trajectoires. Il y a, la montée en puissance du développement de la Chine et des pays Sud Asiatiques, la réussite de l'Europe économique en tant que regroupement régional bien intégré, la montée en puissance du commerce multilatéral et du libéralisme unilatéral exprimant une au sein de l'OMC; Sur La globalisation et Le régionalisme qui à sont de plus en plus à la mode après les constatations des accords de commerce régionaux (ACR)

La poursuite de cette tendance va conduire plus d'ouverture des économies nationales et ainsi une évolution croissante des importations et des exportations des pays impliqués dans cette ouverture;

Dans ces conditions, la position de ces pays va être déterminée par leur capacité à développer des industries et des entreprises assez compétitives pour résister à la concurrence étrangère; pour ça la politique algérienne portée à prendre des mesures protectionnistes vis-à-vis des autres pays en grande partie interrégionaux;

Est que L'économie fondée sur la concurrence répond à cet impératif en permettant à une économie nationale? ou à un pays de générer de la connaissance qui constituera à terme l'appui de la nouvelle compétitivité internationale; sur le commerce régionaux?

ملخص: عرفت التجارة الدولية في الثلاثين سنة الماضية مستجدات هامة غيرت مجرى تركيبة توازن المستجندات ، التي عرفت قوة النمو السريع للصين ودول شرق آسيا ، ونجاح الاقتصاد الأوروبي ، ضمن التكتل الإقليمي الأحسن انتماجا ، في واقع تتزايد فيه باستمرار الشراكات الإقليمية ، هذا الذي قد يشكل قوة للتجارة متعددة الأطراف بداية من تحريرها إقليميا ، في ظل تطور المنظمة العالمية للتجارة وتحلفت الانضمام إليها ، لتبع هاته المتغيرات يجب توجيه الاقتصاد الوطني بأكثر انفتاحية بتطوير إيجابي للواردات والصادرات للبلدان المسارة لهذا الانفتاح ، ضمن هاته الشروط تتحدد وضعية هاته البلدان تبعاً لإمكاناتها الصناعية والمؤسسات التي يمكن أن تقاوم المنافسة الأجنبية ، لهذا على السياسة الجزائرية اتخاذ الإجراءات الحمايةية إزاء البلدان المنضوية في أقوى التكتلات الإقليمية .

فهل الاقتصاد المعتمد على المنافسة يجب على الإشكاليات والتفاعلات في الاقتصاد الوطني ؟ وماذا في بلد يسامر معارفة المكونة نظرتة في مسارة المستجندات العالمية ، والتجارة الإقليمية ؟

مقدمة

بعد انتشار ظاهرة الإقليمية في العقود الأخيرة ، لاسيما بعد توسيع الاتحاد الأوروبي وسيطرته على غالبية حصص التجارة الدولية ، رغم الأزمات المتتالية به وخاصة الأزمة الأخيرة التي كادت أن تعصف بوحدة أو على الأقل فصل بعض الدول منه بداية من اليونان ، ولانزال آثارها تمهد هذا الاتحاد ، لكن ظلت هاته القوة متماسكة ، هذا ما زاد من تخوف العديد من دول العالم لهذا الصمود الأوروبي وتطوره مجددا في التجارة الدولية ، بخصوص إمكانية تطبيقه في زمن الرخاء سياسات تقيد تحرير التجارة متعددة الأطراف مما قد يخلق أجواء جديدة في الاقتصاد الدولي ، كما أن الاهتمام بالتكتلات الإقليمية في العالم ينهد من هاته التخوفات في ظل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولات توجيهها للمفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بتحرير التجارة الدولية وتقييمها

المطلب الأول : التكتلات الإقليمية في زمن التعددية

بعد تطور الإقليمية الجديدة ضمن الازدهار التجاري المالي في تحرره و توسعه الكبير بعد تفكيك التعريفات الجمركية مما أدى إلى انخفاض المستوى العام للمشاركة في العالم نحو التناقص الشديد ، هاته السياسة متعددة الأطراف لتخفيض الجمارك أدت إلى موجة جديدة من التكتلات الإقليمية وهذا ما أدى إلى تزايد قيام التبادل التجاري .

إن تكتل دولتين معا يتيح لهما القدرة على تحسين معدلات التبادل الدولي لهما في مواجهة تبادلات التكتلات الأخرى وتوسعت المنظمة العالمية للتجارة إذا كانت التعريفات الجمركية متعددة الأطراف في الأصل منخفضة ، وبهذا الإجراء تستفيد من تحرير التجارة المتبادلة بينهما ، لأن هاته السياسات تزيد من جاذبية التحرير التفضيلي للتجارة من خلال التكتل الإقليمي، عكس ما أكد العديد من الباحثين أن نجاح التكتل الإقليمي في

تحسين معدلات التبادل الدولي لدول الأعضاء فيه يفقد في التحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف ؛ مما يؤدي إلى تباطؤ تحرير التجارة من جانب واحد بسبب اطمئنان هذه الدول إلى النفاذ التفضيلي للتبادل والمضمون للأسواق بعضها البعض⁽¹⁾ ، هذا ما أدى إلى تأكيد تزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة ، من خلال الدراسات التي يجريها صندوق النقد الدولي التي تمت خلال عام ، 1995 و 2005، وكذا سنة 2011 تشير أن التكتلات الإقليمية تسير بوتيرة أسرع نت الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث بلغت سيطرتها على التجارة الدولية بنسبة 95% في سنة 2012 بعدما كانت تسيطر على 85 % في سنة 2005 من التجارة العالمية⁽²⁾.

رغم ان التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية يختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه⁽³⁾.

إن نتائج تحرير التجارة في دول الشمال المتقدمة والضرورة للحاجيات المتعددة من دول الجنوب فرض عليها تكوين تكتلات إقليمية بين دول الشمال والجنوب "كتفا" و إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ... هذا ما غير من المعطيات الدولية في التكتلات الجديدة ، بإلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء⁽⁴⁾، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية⁽⁵⁾.

فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاوله جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول⁽⁶⁾، والذي ساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي⁽⁷⁾، لخلق تجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة (...⁽⁸⁾ . فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء⁽⁹⁾، خاصة بعدما توصلت الدول المتقدمة إلى درجة متقدمة من التحرير متعدد الأطراف للتجارة في مجال السلع الصناعية الذي جعل أسواقها أكثر جاذبية بالنسبة للدول النامية، التي تخلت عن سياساتها القديمة خاصة غلق الأسواق ، وانتهجت سياسة جديدة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنحه حوافز كثيرة وإغراق السوق بمنتجاته لتخفيض الأسعار من أجل إرضاء فئة واسعة من الشعوب ، بتوفر السلع ذات الأسعار المنخفضة دون حساب المواقب،

وانطلاقا من هاته السياسات لجأت الدول النامية في محاولة عن الحفاظ على بقائها ، بضرورة الانخراط في تكتل إقليمي لتجنب نتائج الإغراق العالمي مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم⁽¹⁰⁾ ، وهذا ما ميز الإقليمية الجديدة التي تعد مشروع نجاح الجهود متعددة الأطراف و ليس فشلها في تحرير التجارة العالمية بإعتماد الدول النامية على الانخراط في النظام متعدد الأطراف انطلاقا من التكتل الإقليمي بينها وبين دول الشمال ، بتشجيعها للاستثمار الأجنبي المباشر.

ذلك أن تحرير التجارة متعددة الأطراف يؤدي إلى زيادة نسبة مناطق التجارة الحرة التي تميل إلى إقامتها ، دول في الشمال والجنوب عندما تشكلت معا إقليميا وتكون اتحادا جمركيا متعدد الأطراف⁽¹¹⁾ ، مما يتيح لدول العالم الاستفادة من إتساع حجم السوق، بإقامة مؤسسات مشتركة لتحديد الجمارك الخارجية الموحدة، وضمان التوزيع العادل للحصيلة الجمركية و تنسيق بين القضايا بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية ، و الأهداف

(1) الأستاذ شريط عابد ، ... مجلة بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية للبحوث إقتصادية " ، ص .
(2) عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأقاله المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" ، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 45.
(3) عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان للعالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 06.
(4) أحمد سيد مصطفى، "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي"، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، ط 2 ، 1999، ص 54.
(5) عبد العزيز هوكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص 11، 12.
(6) زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 310.
(7) منير الحمص، "مبيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 129.
(8) إكرام عبد الرحيم عوض، "سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص 30.
(9) عبد المطلب عبد الحميد، "الموقف العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية القاهرة 2002 ص 30
(10) محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.
(11) أمينة أمين حلمي، "مركز البحوث الاقتصادية"، ص 27.

السياسية كوفور الأمن والديمقراطية وغيرها (مثلما هو الحال بالنسبة للإعتماد الأوروبي)⁽³⁾. الذي أعلن عنه بموجب معاهدة ماستريخت والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993⁽⁴⁾، والتي تم بمقتضاها تحويل الجماعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي⁽⁵⁾، هذا الاتحاد لتحسين الاتجاه المتدهور في القدرة التنافسية الصناعية الأوروبية بهدف زيادة الكفاءة، وبخاصة في مواجهة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾ والذي لا محالة يكرس مرحلة جديدة يحمل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية⁽⁷⁾، هذا الذي نراه جليا في الأحداث الأخيرة من أفغانستان وسوريا والسودان، وليبيا والقائمة طويلة من مصر إلى غيرها لتنفيذ بنود إتفاقية سابكس يكو 1916 لتسهيل السيطرة على موارد وأسواق المنطقة .

ونعتقد أن هذه السياسات تنطلق من الاتفاقيات الثنائية بين الدولة المتقدمة من ناحية، وعديد من الدول النامية من ناحية أخرى، رغم ما تثيره بعض المخاوف من عتورة مشكلة تركز الأنشطة الاقتصادية في الدولة المتقدمة وتحرم منها الدول النامية، وهذا ما يتم فعلا إذا لم يتم فتح المجال للاستثمار الأجنبي للتوسع والأسواق للسيطرة، وعلى الرغم من ذلك، نرى أنه من الممكن أن تسهم التكتلات الإقليمية بين الشمال والجنوب في تشجيع تحرير التجارة في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي⁽¹⁴⁵⁾، وقد تشمل في الأجل الطويل القطاع الزراعي وتساعد على تخفيض الحماية التي توفرها دول الشمال لهذا القطاع، حسب رأي كثير من الخبراء، بالاستناد إلى التجارب السابقة حتى تحقق تنمية اقتصادية بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والدينية ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة⁽²⁾ لكن الدول النامية تورطت بإتباع أسلوب المجتمعات الغربية والأخذ بتقليدها على أسس أن جميع المجتمعات قد اتبعت طريقا واحدا ثابتا نحو التقدم بدءا بحرفة الجمع والصيد إلى الزراعة ثم الصناعة وأخيرا إلى التكنولوجيا المتقدمة، حتى يجمع ما بعد الصناعة⁽³⁾، خاصة وأنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبير في الدول النامية زاد معدل انخفاض نصيب الفرد من الدخل⁽⁴⁾، وليس لها خصائص الدول المتقدمة، وهذا ما أشار إليه الاقتصاديون مثل الاقتصادي « هوفمان » الذي رأى بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية⁽⁵⁾.

حيث ظهرت منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة⁽⁶⁾ حيث أن الاتجاه الحديث للإقليمية ترعته أنشطة الاتحاد الأوروبي مثل امتداد برنامج السوق إلى دول مجاورة وتطور سياسة متوسطة أكثر فاعلية أدت إلى ظهور اتفاقيات تكامل إقليمي بين غالب دول البحر المتوسط⁽¹⁾. كما شجع تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في آسيا وغيرها من مناطق العالم لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية، الأمر الذي أسفر مثلا عن تحول «الآسيان» من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة إنتاجية الحرة للآسيان⁽²⁾.

كما شهدت العقود الستة الماضية عدة محاولات للحوار بين الشمال والجنوب⁽³⁾، حيث أنه خلال انعقاد مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب⁽⁴⁾، أثارت دول الجنوب مسائل حساسة تحتاج إلى بحث وتطبيق لحماية اقتصادياتها، الأمر الذي لم يراوحي مكان

(3) الأستاذ شريط عابد، ص 25.

(4) Jean Marc Foret, Droit et Pratique de l'union européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur, paris, 2001 P 24.

(5) حمدي رضوان وآخرون، «التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية»، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000، ص 57.

(6) سمير محمد عبد الميز، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة»، ط 1، مطبعة الإثماغ الفنية، مصر، 2001، ص 177.

(7) حميد الجميلي: «دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة»، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 20.

(145) توماس كوتور وميتشل محسون، 1995، على أبواب القرن الواحد والعشرون: أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس.

(2) كمال رزيق، «التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية»، مجلة العلوم الإنسانية العدد 25، نوفمبر 2005

(3) بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 25.

(4) محمد عبد الميز عجيبة، محمد علي الليثي، «التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 397.

(5) Benchemin, Quebec, 1995, P.265 "Economie Internationale"Yadwiga Forowicz.

(6) عبد الناصر نزال العياشي، «منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية»، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 07.

(1) موريس شيف ول، آلان وينترز، «التكامل الإقليمي والتنمية»، مركز مطومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002، ص 05.

(2) كاسامة المنجوب العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 50.

(3) أهم هذه الحوارات ننكر:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD 1964

[illegible]

1. የግንባታ ስራ፡ የግንባታ ስራው በግንባታ ስራው ላይ የሚደረግ ስራ ነው።
 2. የግንባታ ስራ፡ የግንባታ ስራው በግንባታ ስራው ላይ የሚደረግ ስራ ነው።

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

— ၁၆၃ —။ ပြုစု နေသော မြို့ စာမူ အစောင့် ကြီးကောင်း ကြီးကောင်း မှီ အားထား နေကြသော မြို့ကောင်း မြို့ကောင်း

የጥቅም ሆኖ የሚያገለግል ሲሆን በጥቅም ላይ የሚውል የሆኑትን ሁሉም ጥቅሞች በጥንቃቄ ማጥናትና ማረጋገጥ ይገባል፡፡

يكون نفوذ منتجي السلع المنافسة للواردات أقوى من نفوذ المصددين ، تحقيقاً للأرباح ، كما يمكن أن يتمتع للتجود بنفوذ أكبر بذلك حسب نفوذهم ، ذلك أن قطاعات التصدير مازالت غير متطورة⁽¹⁾

إن التكتل الإقليمي يعتبر خياراً مضمناً بالنسبة للمتجدين مقارنة بتحرير التجارة متعددة الأطراف و يلقى قبولاً سياسياً عنه لعدة أسباب⁽²⁾، ذلك لأن الالتزام بتحرير التجارة إقليمياً يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، رغبة في تحريك تحرير التجارة متعددة الأطراف .

حيث رأى الأستاذ شريط عابد أن هنا ما خلص له الباحثون بأنه كلما كان التكتل الإقليمي قائماً على "تحويل التجارة" ومستنداً إلى حماية تجارية مرتفعة ضد باقي دول العالم غير الأعضاء، حظي بالدهم و بالتأييد السياسي من التكتل بانخفاض الطلب على صادراتها مما قد يخفض من أسعار هذه الصادرات كما يمكن أن يقل عرض الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي للسلع التي كانت تستوردها الدول غير الأعضاء فيه من قبله بحيث يتوقع أن ترتفع أسعار هذه الواردات⁽³⁾، مع تنامي التوجه نحو تشكيل كتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية مكمل للتعددية

في اعتقادنا وحسب ما جمعناه من آراء الخبراء الاقتصاديين أن التكتلات الإقليمية لها مقومات تحفيزية في تسريع دوران تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف، حسب درجة التكامل الاقتصادي بين أعضاء التكتل الإقليمي أي ما إذا كان التكتل في صورة منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي⁽⁵⁾ ودور كل عضو فيها خاصة ضرورة تطبيقهم لمفاهيم الإقليمية المفتوحة؛ ومدى قدرة كل دولة على الاشتراك في عدة كتلات إقليمية في آن واحد؛ للوصول إلى درجة متقدمة من التبادلات التجارية بطريقة يمكن تميمها على باقي التكتلات الإقليمية ومنها إلى باقي دول العالم حتى تكون طريقة عالمية منها إلى تحرير التجارة الدولية وبالتالي تعاملات متعددة الأطراف في إطار تحرير التجارة العالمية ، رغم أن مشروع إقامة منطقة حرة متعددة الأطراف يعيقها في بدايتها لكن يحفزها في تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأجل الطويل⁽⁶⁾،

ولتوضيح ذلك فإن العلاقات التجارية بين دولتين منظمين لتكتل إقليمي تقوم كل دولة منها بمستوى الجمارك الذي يضمن لها تعظيم رافعتها الاقتصادية أي مجموع فائض كلي من المستهلك و المنتج و الإيراد الجمركي ، حيث تبدأ كل دولة منهما بعد هاته المرحلة في التفاوض لإقامة منطقة تجارة توتر في العلاقات التجارية بين الدولتين لتوقع حدوث انخفاض في التدفقات التجارية بينهما فتقوم كل دولة منهما برفع جماركها متعددة الأطراف ، وبعدما تقوم كل دولة بإعادة تعديل مستوى الجمارك الذي تطبقه عند مستوى أقل مما كان عليه في المرحلة الانتقالية و يرجع ذلك جزئياً إلى الانخفاض الفعلي في حجم التبادل التجاري بين الدولتين بسبب حدوث قدر من تحويل التجارة لصالح الشركاء الجدد في إتفاقيات التجارة الحرة لأنها تدعم التحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأجل الطويل ، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد⁽²⁾، لما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العادل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالباً ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه⁽³⁾، ولهذا يرى « فايتر » أنه إذا أدى قيام الاتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه ، أما إذا وقعت آثاره عند تحويل التجارة فإنه يكون ضاراً لقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي⁽⁴⁾ على الدول المشتركة ، مثل الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية في التكتلات الإقليمية تتمتع الآن بأقل متوسط جمارك و حواجز غير جمركية بين مجموعة الدول النامية و في نفس الوقت هناك دول أخرى أعضاء في كتلات إقليمية و رغم ذلك لم تتم بتحرير التجارة مثل "الدول الأعضاء في مجموعة الأنديا"، فلا توجد علاقة سببية بين عضوية الدولة في تكتل إقليمي و تحرير التجارة، أي أن الإنتماء إلى عضوية تكتل إقليمي لا يمثل شرطاً ضرورياً ، و لا كافيًا لنظام تجاري منفتح و حر .

(1) أبو سلطان علي، "التكتلات الاقتصادية ورقة مقدمة لتنشيط التجارة البينية"، القاهرة 2001، ص 77.

(2) زروق جمال الدين، "واقع السياسة التجارية و انعقادها في منظمة التجارة العالمية"، مجلة التنمية ، العدد 01 ، الكويت ، ديسمبر 1979، ص 83.

(3) الأستاذ شريط عابد ، ص 37.

(4) أسامة للمجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سابق ص 49.

(5) عبد الخالق جودة، مصر و الجات، إنكسلفات دورة الأورجواي على الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، 1996، ص 41.

(1) الأستاذ شريط عابد ، ص 37.

(2) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 241.

(3) عبد المنعم عفر، ومن معه ، نفس المرجع ، ص 243.

(4) كامل بكري، "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 153-167.

حيث تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية ترافق تنفيذ تلك السياسات الموحدة⁽¹⁾، ولهذا زادت مفاهيم الإقليمية المنفتحة آراء حول ما اذا كانت العلاقة بين الدول الاعضاء في تكتل يسير باجراءات الغاء كل الحواجز من تخفيض واعفاء للرسوم الجمركية والغاء بعضها فإن هاته الإجراءات اذا فرضت ضد باقي الدول فإن هذا التكتل سوف يدعم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف⁽²⁾ حيث أن كل إتفاق جديد تعقده الدولة ينطلق من تنمية إقتصادياتها بشكل يخدم مصالحها و يحقق أهدافها لتحسين أوضاعها الإقتصادية كما أنه يمثل خطوة نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف ، ذلك لأن النظام الاقتصادي الجديد تحول تدريجيا وبصفة مباشرة إلى نظام الحرية التجارية بتحرير التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات، والملكية الفكرية الفنية والصناعية وقوانين الاستثمار المؤثرة على التجارة الدولية⁽³⁾، وبالتالي زيادة اندماج الدول والمجتمعات في حلقة من العلاقات الاقتصادية، مع تزايد التمايز في الفروق بين مستويات المعيشة بين مجموعة دول الشمال ودول الجنوب، وزيادة الفجوة بينهما. وعلى ضوء مشارف القرن الحادي والعشرين جاءت الدعوة إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر وضوحا وأكثر عدالة، تأتي هذه المرة من الدول النامية والدول المتقدمة فيما عدا الولايات المتحدة⁽⁴⁾، وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التفورات الجذرية نذكر أهمها⁽⁵⁾:

فشل مؤتمر سيائل الخاص بمنطقة التجارة العالمية وتساعد الخلاف بين الدول المتقدمة فيما بينها.
تساعد المظاهرات المناهضة للعولمة.

الانضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، ونتائج الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان
أزمات العولمة (الأزمة الآسيوية، الأرجنتين، المكسيك)، كما كان تأثير أزمة الرهون الأمريكية والأزمة المالية الأوروبية الحالية ، تأثيرا عميقا على اتجاه الاقتصاد الدولي لاسيما على التجارة الدولية .

المطلب الثالث : تأثير الجزائر بالتكتلات الإقليمية ضمن تطور تجارتها الخارجية

قبل الولوج في إبراز مدى تأثير الجزائر بالتكتلات الإقليمية نلجح بصورة موجزة لهذا الاقتصاد ومكوناته حتى يسهل علينا وضعية لوحة القيادة في إثراء مدى إمكانية اندماج الجزائر في تكتل واحد أو ان إمكانية جعلها تتعامل وفق أسس محددة في تكتلات متعددة وأي تكتل الطي يمتاز بسيطرته على التجارة الدولية أو على الأقل التعامل معه ضمن الشراكات أو التكتل في مجمع يوافق سياساتها ولهذا نحاول إبراز هذا التأثير من خلال الانطلاقة في توفرها على الإمكانيات حيث يمتاز الاقتصاد الجزائري بالإمكانيات التالية :

1/ واقع القطاع الفلاحي:

قيام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات استهدفت خصوصية القطاع الزراعي تمثل فيما يلي:

- تنظيم الأنشطة الإنتاجية والخدمات.
- عوصصة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام.
- إصلاحات المؤسسة وإعادة هيكلة إدارة القطاع الزراعي.
- تشجيع الاستثمارات الزراعية وتوفير المناخ للملائم.

2/ واقع القطاع الصناعي:

(1) بمن الحماقي، "التطور الاقتصادي، كلية التجارة"، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 113.
(2) عبد الخالق جود، مصر و الجلت، انعكسات دورة الأورجواي على الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، 1996، ص 42.
(3) إبراهيم أحمد قناري الشاذلي، "تأثير التكتلات الاقتصادية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، المؤتمر السنوي العاشر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، 3-4 ديسمبر 2005، ص 866.
(4) كان الاتحاد الأوروبي واليابان في مقدمة الدول التي وقعت إلى جوار مجموعة الدول النامية الداعية إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة ووضوحا، ولا تكون فيه الولايات المتحدة وحدها هي الداعية لتشكيله بل لا يمكن أن تكون القائد لهذا النظام.
(5) أنظر عبد الحميد عبد المطلب، "النظام الاقتصادي العالمي....."، مرجع سبق ذكره، ص 30-37.

يساهم القطاع الصناعي في رفع أداء الاقتصاد الوطني، توفير العملة الصعبة، توفير مناصب الشغل، زيادة الدخل الوطني. وتنقسم الصناعة في الجزائر إلى صناعات خفيفة وصناعات ثقيلة (صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، والنفطية والبتروكيماوية).

3/ واقع القطاع التجاري:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بمساهمتها الكبيرة في الصادرات من المحروقات بنسبة 97 %، ويتكون هيكل الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي، البترول ومشتقاته. ومجموعة من السلع = مواد نصف مصنعة، مواد نصف استهلاكية، مواد غذائية ومواد خام.

4/ واقع القطاع الخدماتي:

وفرة للرافق الخدماتي (الصحية، التعليمية، السياحية...) وحيازتها لشبكة اتصالات كبيرة (شبكة الانترنت) وتحكمها في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

5/ وضعية الاقتصاد الجزائري العمومي :

إن تحليل وضعية القطاع العمومي تجعلنا نقف أمام معطيات تؤكد ضعف الجهاز الإنتاجي، وهذا يرجع لمجموعة من العوامل:

انعدام وجود المستثمر للاستثمار.

غياب سياسة التسويق على مستوى المؤسسات.

وجود بيروقراطية أدت إلى توليد تكاليف إنتاج عالية.

الافتتاح على السوق في وقت كانت فيه المؤسسات تعيش مرحلة إعادة هيكلة.

ارتفاع حجم المديونية.

غياب الأسواق المالية.

ومن الأوليات التي يمكن اعتمادها للخروج من هذه الوضعية هي:

تطبيق برنامج صارم لعصرنة المؤسسات وإعادة تأهيلها.

إحداث تسير فعال ونجاح يعتمد على تحسين نوعية المنتج.

تشجيع الشراكة بكل أساليبها.

تحسين مستوى منافسة المؤسسات.

تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات العمومية في إطاره المالي والإداري والتنظيمي.

تشجيع وتطوير وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

6/ الإجراءات المتخذة لإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري:

يهدف إرساء اقتصاد مفتوح ومتوازن، يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرفي الاجتماعي، اعتمدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات تمحورت

حول:

تحرير التجارة الخارجية والأسعار.

مراجعة النظام الجبائي والمالي.

تشجيع وتطوير القطاع الخاص.

إعادة هيكلة أو خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

اعتمدت الجزائر على برنامج التأهيل الصناعي من أجل تأهيل قطاعها الصناعي وهذا البرنامج يسعى إلى تكييف الصناعة الجزائرية مع الوضع

التنافسي الجديد ويتم وفق مراحل:

المرحلة الأولى 1999-2001: وتم فيها :

— تسطير برنامج مرشد -تحديد الخطوات والنشاطات الواجب تنفيذها لإعادة تكييف وتجهيز الاقتصاد الجزائري

المرحلة الثانية 2001-2004: تم فيها تدعيم البرنامج لإعادة الترتيبات البنيوية لمختلف القطاعات. رفع نسبة الاستثمارات

المرحلة الثالثة 2005 إلى 2014 يتم فيها:

توسيع نشاطات مختلف القطاعات وتكون الأولوية للنشاطات الصناعية.

تكوين الإطارات ورفع الكفاءة الاقتصادية.

دعم الخدمات الصناعية .
 التحكم التقني والسيطرة على التكنولوجيا.
 إجراءات تأهيل القطاع التجاري.
 اتبعت السلطات مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود وتخفيف التجارة الخارجية شملت:
 إزالة القيود الكمية على الواردات والصادرات.
 تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد.
 تخفيض المعدلات القصوى للتعريف الجمركية.
 السماح للمتعاملين الاقتصاديين بإيجاز المهام التجارية بواسطة بنك معتمد
 توفير إمكانيات محاولة الانضمام للمنظمة العالمية ، وتفعيل الشراكة الأجنبية
 تشجيع قطاع التصدير وتخفيفه
 تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها
7/ إجراءات تأهيل القطاع الفلاحي: تتمثل في:
 إعادة النظر في تسيير القطاع.
 إصدار قانون التوجيه العقاري ، وتشديد إجراءات حماية الأراضي الفلاحية
 المحافظة على الأراضي الزراعية.
 تنشيط الإنتاج الزراعي باستخدام مقاييس تقنية حديثة في الزراعة.
 تشجيع الفلاحين للمنتجين ودعم منتجاتهم ومحاصيلهم

المبحث الثاني : الجزائر ضمن المستجدات الإقليمية

المطلب الأول : تأثير الاقتصاد الجزائري بالتكتلات الإقليمية

تسعى الجزائر لتحقيق اندماجا إيجابيا في الاقتصاد العالمي تماشيا والمستحدثات الإقليمية والدولية بإيجاد إطار استراتيجي تجنب به الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة خارجيا وتأهيلها، ويقتضي التأهيل على المستوى الخارجي القيام بـ:

أولاً: البحث عن أسواق جديدة

الرغبة في الاتجاه نحو تخفيف التجارة الخارجية للجزائر صاحبها لطفة شديدة للانتماء والتكامل في محتوى الكيانات الاقتصادية العالمية وذلك قصد كسب مناطق نفوذ جديدة والبحث عن ترتيبات حماية لاقتصادها الوطني لتجنب موجة العولمة.

1- التأهيل على المستوى الإقليمي: تسمى الجزائر مع دول المغرب العربي إلى إنشاء كتلة إقليمية مغاربي يقوم على أسس المصالح المتبادلة المشتركة لا على أسس العواطف والشعارات نظراً لما تتميز به هذه الكتلة المغاربية والجزائر من قدرات وإمكانيات تؤهلها لمواجهة القوى الاقتصادية العالمية من أهمها:

الاحتياطيات البترولية والغازية والمواد الأولية للضيحة.
 المساحة التي يتربع عليها المغرب العربي، حيث تفوق 5.8 مليون كلم.
 حجم الأراضي الزراعية التي تزيد عن 21 مليون هكتار.
 اتساع السوق الاستهلاكي حيث يزيد سكانها عن 37,9 مليون نسمة،
 موقعها الجغرافي الذي يجعل منها بوابة للقارة الأفريقية.
 بتشكيل هذا التكتل المغاربي سوف تزداد الحظوظ للاقتصاد الجزائري، لتوسيع حركة المبادلات التجارية بمعدلات أكثر تسارعا و دعم موقف الجزائر التفاوضي على المستوى العالمي.

2- الشراكة الأوروبية⁽¹⁾: قامت الجزائر بترتيبها مع الاتحاد الأوروبي، وهي ما تسمى باتفاقية الشراكة والانتساب لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر هذه الاتفاقية ترتيبا حائيا لاقتصاد الجزائر والدول المغاربية من مخاطر العملة الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، تدعم مركزها التفاوضي في إطار الشراكة ويضمن لها نتائج أحسن من خلال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من المساعدات المالية وتوطيد التكنولوجيا... الخ،

ثانيا: تقليص المديونية والاستفادة من الغرة المعلوماتية⁽²⁾،:

بالنظر إلى تصاعد وتزايد تأثير التكتلات الاقتصادية، تسمى الجزائر إلى تركيز معظم السياسات والاستراتيجيات لتأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي والتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكذا إعادة التوازن لأسواق رؤوس الأموال، والاستفادة من الثورة للمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال من خلال منح تسهيلات للمستثمر الأجانب والموردين لها وتخصيص تكاليف إقامة بحوث التطوير، حتى يسهل لها الاندماج ضمن تكتل إقليمي يسمح لها بحماية اقتصادها وينمي إمكانياتها من خلال توطيد الاستثمارات في ظل تكتل اقتصادي .

ثالثا: تفكيك التعريف الجمركي⁽¹⁾

بعدما قامت الجزائر بفتح أسواقها تدفقت رؤوس الأموال والتكنولوجيا والشركات عليها من غالبية دول العالم بالنظر إلى توفر جو الاستثمار بها والإمكانيات التي تزخر بها إلى جانب المنافسة وكذا احتلالها لمراتب متقدمة في المنطقة من حيث توفرها على سوق كبير في ظل الاضطرابات بالمنطقة العربية التي تعيق الاستثمارات عكس الجزائر التي تنعم بنوع من الأمن، ورغم ذلك ومن أجل محاولتها لتحرير التجارة وفق للمستجدات الإقليمية والدولية لازالت تسعى إلى مواصلة تخفيض وتفكيك التعريف الجمركي من خلال التصديق على الاتفاقيات المبرمة تدريجيا، كما أن تقييدها للتعريف الجمركي تكون قد راكمت على الرفح من بحاجة اقتصاد مؤسساتها وضمنت استقبال أسواق عالمية جديدة، إلى جانب باقي الدول النامية للوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول، خاصة وأن الجزائر زادت كمية حظيرتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإجراءات التشغيلية المتعددة خاصة التعميمية من عزيمة الدولة.

رابعا: تسوية سعر الصرف

عملية تسوية سعر الصرف معيار ومن أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي نظرا لما له من دور في تثبيت المعجز في ميزان المدفوعات حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتحويل اتفاقات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل وضع الاستيراد في متناول للتعاملين الاقتصاديين الخواص، والعمل على تحديد أسعار الصرف بطرق تحكيمية تعكس حالة السوق الدولي،⁽²⁾ هذا الذي جعلها بعد ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية تكون احتياطي من العملة الصعبة يؤمن لها مستقبل اقتصادها في ظل تحرير التجارة الدولية وقد يرفعها في حالة مشاركتها في التجارة الدولية إذا قامت مؤسساتها المحلية بتصدير منتجاتها في السوق الدولية .

المطلب الثاني : الجزائر والإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية: من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير

التجارة الخارجية:

الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار، وإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين البنك الجزائر والبنوك التجارية الخارجية.

الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، ومنها كل أشكال منح التصدير للمواد باستثناء بعض المواد وتخفيض الحد الاعظمي للحقوق الجمركية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وتأكيدا لتوجهها الانفتاحي، أصرت الجزائر عن نهجها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودخلت فعلا في مفاوضات مع هذه المنظمة، حيث سجل انسجام واستقرار في معدل التعريف الجمركي مع مطلع سنة 2009م، بعد عدة جولات من المفاوضات التي

(1) مجلة العلوم الإنسانية، عدد 20، ديسمبر 2003، منشورات جامعة منتوري قسنطينة

(2) عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006، 2007.

(1) طروبي البحري، "التكتلات الإقليمية في النظام العالمي الجديد"، دراسة للشريعة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة بكتة 2004.

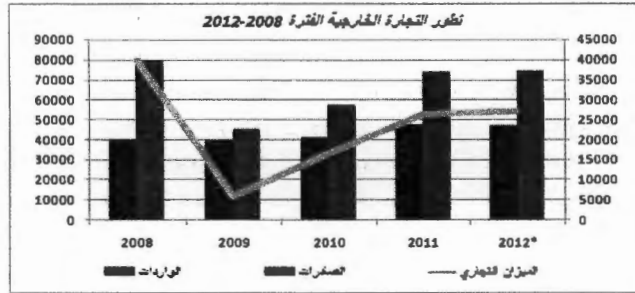
(2) عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 30

دخلتها الجزائر مع ال OMC، وبداية تطبيقها للإصلاحات التي تملئها هذه الأخيرة، بدأ بتخفيض وإزالة الحواجز الجمركية؛ و شملت تقليص حيز التنفيذ إلى أربع نسب: 15% ، 30.15%، للإشارة فإن هذا المستوى من النسب جعل الجزائر مقدمة الدول الأقل حماية في المنطقة المتوسطية، وما نتج عن التعريف الجمركي الجديدة، ارتفاع مستوى التحصيل الجمركي إلى 25% ما بين سنتي 2010 و 2011م، وتقلص مستوى التهريب الجمركي، وتأتي كل هذه التفورات استجابة لمتطلبات الانضمام⁽¹⁾، وعلى الرغم من زيادة التحصيل لخزنة الدولة وما رافقه من جوانب إيجابية فإنه في حقيقة الأمر ما يجب علينا عدم تجاهله هو التخفيض الجمركي الكلي، إذ تنصير وقع وأبعاد الخسائر التي تكلف خزينة الدولة مستقبلا، كل هاته الإجراءات تسعى الجزائر لتحقيق وضعية اقتصادية مريحة في إطار تحرير التجارة إقليميا بعد توصلها لمقد اتفاقيات في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وتحرير التجارة في إطار التعددية بمحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي عقدت الجولة الحادية عشر من مفاوضات الانضمام إليها في ابريل 2013 ، وبالنظر إلى حصائل تجارتها الخارجية التي سبقتها بالتفصيل ترى ان الجزائر بتوجهها نحو التكتل الحقيقي في إطار المعايير العالمية ، فإنها ستحقق أهدافها لحماية اقتصادها الى جانب تطويره من خلال الشراكات وتوطين الاستثمارات بنقل التكنولوجيا وخلق جو إنتاجي يساعدها على تصدير هاته المنتجات ومن خلالها تحقيق ميزة إنتاجية في السوق الدولية مما يزيد من حضورها في تطوير اقتصادها خاصة لتوفرها على احتياطي مالي كبير واحتياطي جدير بالأهمية من الذهب ، يبقى تحقيق مشاركتها في التجارة الدولية الأمر الذي سيرفع من قيمة عملتها وبالتالي تحقق ميزة في ظل التكتل الإقليمي وحتى في المبادلات الدولية في إطار مبادئ المنظمة العالمية للتجارة ، أو حتى مشاركتها في عدة تكتلات تحقق مكانة بالنظر الى الإمكانيات وما يمكن تحقيقه مستقبلا .

حصيلة التجارة الخارجية الواردات حسب المجموعة السلية (مليون دولار أمريكي)

	2012	2011	2010	2009	2008
الواردات	46801	42247	40472	39294	39479
الصادرات	73981	73489	57053	45194	79298
الميزان التجاري	27180	26242	16581	5900	39819

المصدر (المديرية العامة للجمارك) 2013



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار خلال عام 2012، هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى "الاستقرار النسبي" لسدق البـواردات والصادرات لاوطن. في الواقع ، بلغت الصادرات الجزائرية 73.98 مليار دولار أي زيادة قدرها 0.67% ، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار أي بالتخفيض طفيف بقدر نسبة 0.94% عرفت واردات الجزائر تراخيا بحوالي 1% مقارنة بهام 2011 ، وذلك من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار، هذا التطور يعكس انفتاحها الاقتصادي في ظل تبادلاتها التجارية .

(1) د. عبد الحفيظ بن أشلهو: مرجع سبق ذكره، ص 71.

جدول يبين تطور التجارة الخارجية (إحصائيات الواردات والصادرات حسب المجموعة السلعية)

الواردات		المليون دولار أمريكي		الصادرات	
السنة		السنة		السنة	
2012	2011	2012	2011	2012	2011
المواد الغذائية	8983	9850	-8,8	313	355
الطاقة وزيوت التشحيم	1887	1164	62,11	71794	71427
المواد الخام	1824	1783	2,3	167	161
نصف المنتجات	329	387	14,99-	1	-
معدات التجهيز الفلاحية	13453	16050	16,18-	30	35
معدات التجهيز الصناعية	9955	7328	35,85	16	15
السلع الاستهلاكية	46801	47247	0,94-	73981	73489
المجموع					

المصدر (المديرية العامة للجمارك) 2013

المطلب الثالث : المبادلات التجارية الجزائرية في ظل تجدد مفوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

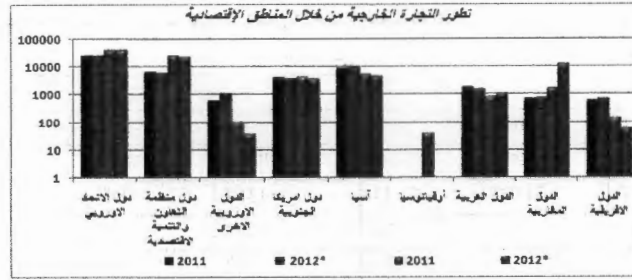
حسب إحصائيات الجمارك، بلغت نسبة الواردات 46.80 مليار دولار مقارنة بعام 2011 أين وصلت إلى 47.24، بتراجع طفيف تقدر نسبته بـ 0.94٪، وقد شكلت المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر بأكثر من 97٪ من الصادرات، أي بـ 71.79 دولار عام 2012 مقارنة مع عام 2011 حيث بلغت 71.42 دولار، أي بزيادة قدرها 0.51٪، حسب نفس المصدر، أما فيما يخص الصادرات الغير نفطية (خارج المحروقات)، فلا تزال محدودة، حيث تقدر بـ 2.96٪ من القيمة الإجمالية للصادرات (2.18 مليار دولار)

إن أهم للتوجهات الرئيسية غير النفطية التي يتم تصديرها تتمثل في المواد النصف مصنعة بـ 1.66 مليار دولار و المسجلة بذلك ارتفاعا قدره 10.96٪ خلال عام 2012، السلع الغذائية بقيمة 313 مليون دولار، أي انخفاض يقدر بـ 11.83٪، وفي المقابل، عرفت الواردات تراجعها بنسبة 0.94٪ عام 2012 من خلال المناطق الاقتصادية، هذا إذا نظرنا إلى تعاملاتها التي ترتفع مع دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى، التي تشاركهم في اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ثم المناطق الأخرى التي بإمكانها التكلل معهم رغم تعلقهم هذا بالنظر إلى حجم تعاملاتها معهم، وبهذا فالجزائر لها إمكانات التكلل في عدة تكتلات اقتصادية شريطة توحيد المعايير خاصة الجمركية وبإمكانها أن تحقق ميزة بينهم، إذا استغلت الطرق التي يفرضها الاتحاد الأوروبي عليها أن تفرض هي على دول التكتلات الأضعف منها، وبالتالي فالجزائر لها خيار التكلل مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والدول المغاربية والعربية والأفريقية إلى جانب الشراكة الأوروبية المتوسطية، وبالتالي لها حضور التكلل ضمن أربعة تكتلات على الأقل،

جدول يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

الواردات		الصادرات		التطور	
للمليون دولار أمريكي		للمليون دولار أمريكي		السنة	
2012	2011	2012	2011	2012	2011
المناطق الاقتصادية	3,8-	23858	24616	7,56	40127
دول الاتحاد الأوروبي	5,26-	5892	6219	7,21-	22325
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	8,75-	3587	3931	16,02-	3586
الدول الأفريقية الأخرى	6,05	9410	8873	8,98	4704
دول آسيا	-	-	-	-	-
أوقيانوسيا	12,73	1536	1760	31,98	1069
الدول العربية	9,26	755	691	30,83	12075
الدول المغاربية	17,13	677	578	59,59-	59
الدول الأينية	0,94	46801	47247	0,67	73981
المجموع					

المصدر (المديرية العامة للجمارك) 2013



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

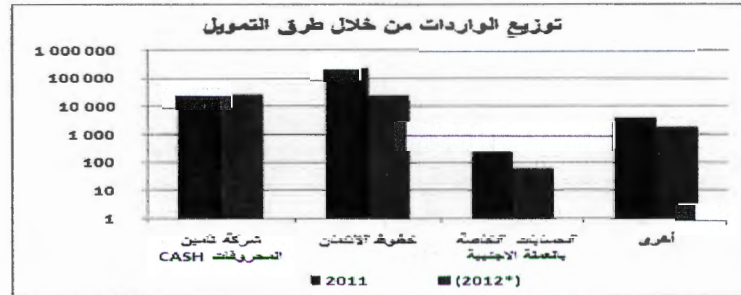
ذلك ان الجدول أعلاه يبين بوضوح أن مبادلاتنا الخارجية لا تزال مستقطبة على شركاتنا التقليدية ، والذي يتركز بتوزيع المناطق الاقتصادية خلال عام 2012، حيث ان الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي قد تراجعت بنسبة 3.8٪ أي من 24.61 مليار دولار إلى 23.85 دولار ، في حين سجلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان ارتفاعا عسوسا قدره 7.76٪ ، تأتي بعد ذلك في المرتبة الثانية بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 13٪ من الواردات و 30٪ من صادرات الجزائر إليها ، أما فيما يخص للمبادلات التجارية بين الجزائر وأنحاء أخرى من العالم تبقى مميزة بـ "نسبة منخفضة" من خلال طريقة التمويل : خلال عام 2012 تم تمويل واردات الجزائر أساسا من قبل شركة تأمين المحروقات "CASH" بنسبة قاربت 49.81٪ أي بـ 23.81 مليار دولار. عن طريق تسهيلات القروض التي بلغت أكثر من 46.66٪، أي بـ 21.83 مليار دولار، في حين أن الحسابات بالعملة الأجنبية تصل إلى 0.13٪ من إجمالي الواردات الذي يقدر بـ 60 مليون دولار ، هاته الاحصائيات توضح جليا قدرة الجزائر على انضمامها للتكتلات والعمل على تفعيل تبادلها بتعددتها ، لخلق جو مساعد على تحضير الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و انطلاقا من ذلك نوضح طرق التمويل بالاحصائيات التالية :

جدول يوضح احصائيات طرق التمويل للمبادلات التجارية بين 2011 و 2012

طرق التمويل	الهيكل %	2011	الهيكل %	2012	الطور %
شركات التأمين المحروقات CASH	51,56	24362	49,81	23311	4,31-
خطوط الائتمان	417,33	197178	46,66	21838	13,87
الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية	0,47	220	0,13	60	72,73-
أخرى	0,38	3487	3,4	1592	54,34-
المجموع	100	47247	100	46801	0,94

المصدر (المديرية العامة للجمارك) 2013

مدرجات تكرارية موضحة لطرق التمويل بين 2011 و 2012 حسب معطيات الجدول السابق



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

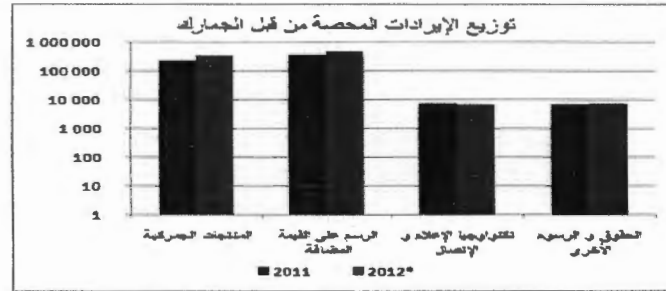
جدول يبين توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك في 2011 و 2012

الوحدة بالمليون دولار أمريكي			
الطور	2012	2011	توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك
52,24	334447	219679	المنتجات الجمركية
27,94	441678	345233	الرسم على القيمة المضافة
3,54	6876	7128	تكنولوجيا الإعلام والاتصال
10,89	7321	6602	الطوق والرسم الأخرى
36,58	790322	578642	المجموع

المصدر (المديرية العامة للجمارك) 2013

ساهمت الجمارك في تحصيل الضرائب بـ 790.32 مليار دولار (+ 36.58٪ مقارنة بعام 2011)، تفرض الضريبة على منتجات الجمارك بـ 334.44 مليار دولار. حيث أنها تفوق بكثير تلك التي تفرض على الواردات (55,448 مليار دولار). كلا النوعين من الضرائب تمثل 42٪ و 57٪ من الإيرادات الجمركية. يرتبط ما تبقى من التصورات (1٪)، بغیرها من الضرائب والرسم، هنا وقد تميز عام 2012 بانخفاض (- 3.54٪) في مبلغ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

الشركاء الرئيسيين في الصادرات المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2013ONS

في الصنير	الوحدة بالمليون دولار أمريكي	
الولايات المتحدة الأمريكية	11943	16,14
إيطاليا	11670	15,77
اسبانيا	7570	10,23
فرنسا	6601	8,92
كندا	5482	7,41
هولندا	5291	7,15
بريطانيا	3937	5,32
تركيا	3041	4,11
البرازيل	2822	3,81
الصين	2696	3,64
بلجيكا	1865	2,52
البرتغال	1067	1,44
الهند	1052	1,42
المغرب	841	1,14
المجموع الفرعي	68128	92,09
المجموع	73981	100



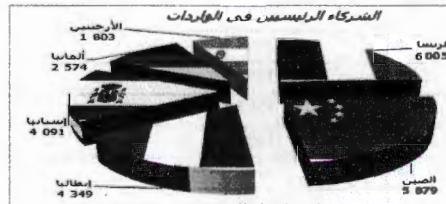
المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

في عام 2012 كان هنالك ستة (06) زبائن رئيسيين للجزائر تقدمهم الولايات المتحدة الأمريكية (11.94 مليار دولار)، تليها إيطاليا (11.67 مليار دولار) ثم إسبانيا (7.57 مليار دولار)، فرنسا (6.60 مليار دولار)، كندا (5.84 مليار دولار) و هولندا (5.29 مليار دولار)

الشركاء الرئيسيين في الواردات المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2013ONS

الوحدة بالمليون دولار أمريكي		
في الإستيراد	القيمة	STR%
فرنسا	6005	12,83
الصين	5879	12,56
إيطاليا	4349	9,29
إسبانيا	4091	8,74
ألمانيا	2574	5,5
الأرجنتين	1803	3,85
تركيا	1784	3,81
الولايات المتحدة الأمريكية	1637	3,5
البرازيل	1344	2,87
كوريا	1256	2,68
الهند	1102	2,35
اليابان	928	1,98
بريطانيا العظمى	831	1,67
هولندا	782	1,67
المجموع الفرعي	644	1,38
المجموع	35009	74,8

إذا نظرنا لمناه الإحصائيات نجد ان تبادلات الجزائر تتمدد مع دول العالم وينسب متفاوتة تدفعا الى امكانية تطورها اذا اقامت شركات متعددة ، خاصة مع الصين ودول أمريكا اللاتينية لتخفيف ضغط الاتحاد الاوربي ، ومن ثم امكانية تصدير تكتل مشاري وعربي وافريقي ، ذلك أنه فيما يتعلق بالمونتين، تحتفظ فرنسا بمرتبتها الأولى (6 مليار دولار). تليها الصين (5.87 مليار دولار)، إيطاليا (4.34 مليار دولار)، إسبانيا (4.09 مليار دولار)، ألمانيا (2.57 مليار دولار) والأرجنتين (1.8 مليار دولار) ،

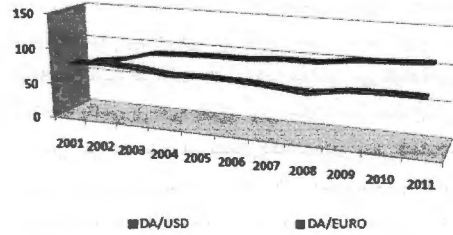


المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

وإذا جزمنا بإمكانياتها التحفيزية في الانضمام الى التكتلات الإقليمية ، فإن سعر الصرف قد يعيق هذا الانضمام او يؤثر سلبا في موقع الجزائر اقتصاديا ، خاصة اذا تبين تطور اتجاه الدولار والايرو انطلاقا من سنة 2001 حسب للمعطيات التالية :

معدل سعر الصرف (دينار جزائري / العملات الرئيسية) المصدر : البنك الجزائري 2013

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج / دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج / ايرو
2001	77,2647	69,2002
2002	79,6850	75,3573
2003	77,3683	87,4644
2004	72,0653	89,6425
2005	73,3669	91,3211
2006	72,6459	91,2447
2007	69,3644	95,0012
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953
2011	74,1142	106,5322



المصدر : البنك الجزائري 2013

حيث ارتفعت قيمة سعر صرف المعدل السنوي للدينار الجزائري في عام 2011 مقارنة بعام 2010 بنسبة 2.1% مقابل الدولار، في حين أنما انخفضت بنحو 3% مقابل الأورو

هذا التغير في أسعار الصرف أثر في مؤشراتنا الاقتصادية إيجابا وسلبا بالنظر الى أسعار المحروقات التي حققت مبالغيل لجزائر دفعت من خلالها جزيا كبيرا من مديونيتها رغم تذبذب نسب التضخم بها ، وهذا ما توضحه الاحصائيات التالية :

تغيرات أسعار الاستهلاك المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات ONS
الديون الخارجية (بمليار دولار أمريكي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
مؤشر باستقاء الغذاء	3,05	2,47	1,47	3,44	3,77	0,98	0,77	1,63	3,74	136,23	
التضخم (على امتداد 12 شهر)	4,23	1,42	2,59	3,56	1,64	2,53	3,51	4,40	5,74	3,91	
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الديون إلى MLT	22,44	22,54	23,20	21,41	16,48	5,06	5,28	4,84	4,35	3,90	3,26
مجموع الديون الخارجية	22,70	22,64	23,35	21,82	17,19	5,60	5,79	5,92	5,687	5,681	4,40

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات ONS

فإذا علقنا على امكانياتها التحفيزية ندلي بليل مكناتها الاقتصادية بعد تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية ، حيث عرف رصيد الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل انجاسا تنازليا منذ عام 2004 ، حيث انخفضت إلى 3,263 مليار دولار في نهاية عام 2011 مقابل 3,903 مليار دولار في نهاية عام 2010 و 4,356 مليار دولار في نهاية عام 2009 (4,841 مليار دولار في نهاية 2008) بعد الاستقرار في عام 2010 إلى 5,681 مليار دولار (5,687 مليار دولار في عام 2009) انخفض رصيد الديون الخارجية العام في عام 2011 ، وهذا ما يوفر للجزائر مكانة خاصة في موقعها ضمن التكتلات الإقليمية ولو تعدد انضمامها لهاته التكتلات .

المصدر : البنك الجزائري 2013



الختامة

تزايدت ظاهرة انتشار التكتلات الإقليمية مع تزامنها بالجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" حيث استهدفنا من خلال هذا المقال ، ظاهرة الإقليمية ودورها في بلورة تحرير التجارة المالية متعددة الأطراف ومدى امكانية اعاققة هذا التطور . ذلك أن الجزائر امامها فرص الانضمام للتكتلات الإقليمية التي تمكنتها الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة الدولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة التي تنجي من التصادم بين التكتلات الضخمة خاصة بالاجواء إلى القيود الجمركية وغير الجمركية تجاه بعضها البعض تحقيقاً لمصالح كل تكتل على حساب آخر في التبادلات التجارية ، وانمكاسها السلبي على الضعفاء، ولهذا نشطت تكتلات تغير بعض التعاملات الانتقامية نظراً لعدم التوازن ، ونظراً لتفاوت المستوى بإقامة تكتلات إقليمية بين دول الشمال والجنوب بصفة خاصة ، الأمر الذي شجع تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف انطلاقاً من هاته التجارب ، حيث دفع إلى زيادة نسبة التجارة الحرة إلى الاتحادات الجمركية ما بين التكتلات خاصة بين الشمال والجنوب ، الذي يمثل محور نشاط الجزائر فيه منذ مدة طويلة ،

ولهذا على الجزائر بناء استراتيجية تتطرق مما تتوفر عليه من امكانات وعلاقات ترمي بما إلى تكتل أو تكتلات من بين هاته التكتلات الاقتصادية التي حققت نجاحاً بصفة أعضائها من الدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة وتوفرها على الإمكانيات وتدفقات رؤوس الأموال والخدمات ، كالإتحاد الأوروبي والنافتا ودول جنوب شرق آسيا وغيرها ، التي أحسنت استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها ، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعليم عن طريق الخبرة وجهود البحث والتطوير، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وبذلك خلقت ميزة تنافسية ساعدتها في تحرير التجارة المالية، فحاشيا والمولة الاقتصادية، وبعد تحقيقها لذلك (مبدأ التجارة الحرة) اعتمدت على اتفاقيات التجارة التفضيلية في إطار منظمة التجارة العالمية ، وانطلاقاً من هذا سعت هاته التكتلات لضم مناطق أخرى خارج الإقليم، بظهور صيغ جديدة بأنظمة تكاملية غير إقليمية، عن طريق التكامل متعدد الأوجه ومتعدد القطاعات، كالشراكة الأوروبية-متوسطة ، التي جعلت الجزائر من الدول الأكثر اهتماماً والأكثر استقطاباً لرؤس المال الأجنبي بالمزايا الممنوحة في إطار الاستثمار الأجنبي ، خاصة بعدما احتل الاتحاد الأوروبي وثالثاً المراتب الأولى عالمياً في ترتيب التكتلات الاقتصادية وتغلبها مما قد تبته تكتلات أخرى من العالم النامي كالمنور الآسيوية في نجاحها حيث يمكنها منافستها في أسواقها إذا سبقتها في التوسع خارج تكتلها الإقليمي ، ورغم هاته المنافسة والسرعة في تزايد هاته التكتلات واستراتيجياتها المختلفة ، فإنه بإمكاننا تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، هنا ما قد يوصلها إلى المولة من خلال الإقليمية ، التي أزال الحواجز وحقت انفتاحاً في أسواقها ومنها التحرير الكلي للتجارة العالمية، بعد تكاملها وتفاعلها ، رغم فشل معظم التكتلات في الدول العربية رغم امتلاكها لإمكانيات الوحدة الجغرافية والدينية وحتى اللغوية أو في إفريقيا التي تزرع بتاريخ مشترك زيادة بلوانب أخرى .

النتائج

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الدول النامية هي في مأزق تحرير التجارة في الوقت الذي تهيمن فيه الدول المتقدمة على التجارة الدولية، فأصبح لزاما عليها أن تبادر إلى الدخول في ترتيبات تجارية إقليمية وتفعيل الحوار بين الشمال والجنوب، لكي تسمح بزيادة صادراتها والنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، وبما أن الجزائر تنتمي إلى هذا العالم، فتوقع آثارا عليها من جراء عدم انضمامها لتكامل فعال ومحاولة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، بعد التطورات التي سلكتها في مجال مراحل تطوير تجارتها الخارجية، من مرحلة الاحتكار أو مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل وفق الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي، ففي رأينا فإن مقومات تحريرها لتجارتها الخارجية لا تتفاعل إلا من خلال التعاون المستقبلي مع محيطنا الجهوي خاصة الأوروبي، وهو ما بدأناه من عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المزمع في ديسمبر 2001 كمرحلة أولى، وباعتبارها أبرمت عقد الشراكة، فإن ذلك سيسهل عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، التي تحتوي على شروط مماثلة لعقد الشراكة خاصة ما يتعلق بعملية التحرير الكامل للتجارة الخارجية رغم أن الجزائر تقدمت كثيرا في المفاوضات مع المنظمة وهي في مرحلتها النهائية حيث تؤكد على ضرورة قيادتها بصورة فعالة حتى لا يرهق مصير الاقتصاد الوطني في المستقبل مثل ما حدث لبعض الدول.

ذلك ما يقترحه الدكتور النجار حتى في مجال الشراكة التجارية مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا حيث يرى قلة نجاحها بسبب عدم توفر التكافؤ والقدرة التنافسية بين الاتحاد وأمريكا من جهة والدول العربية للمشاركة من ناحية أخرى، فنصوص بعض مواد إتفاقية الشراكة، حسب رأيه تعطي الأولوية، في حالة التضارب، لتلبية حقوق الاتحاد الأوروبي في

الإتفاقية، وهذا عمليا يمنع أي دولة عربية من الدخول في أي إتحاد جمركي عربي طالما كانت مستمرة في الشراكة.

فالانضمام ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحديد أهداف السياسة التنموية الوطنية، والتي يجب تعديلها بوضوح قبل البدء في عملية الانضمام، التي يترتب عليها تنازلات والتزامات بوصول السلع الأجنبية إلى أسواق الجزائر، كما تتضمن فضاءا إستراتيجية ذات مدى بعيد، فضلا عن العديد من المزايا.

حيث نرى نفس النتائج التي تؤثر على الجزائر في تفاوضها مع الدول المنظمة للتكتلات الإقليمية الفاعلة، والدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة، حيث أجملتنا هاته النتائج فيما يلي³²:

1 - الآثار السلبية:

- انعدام التوازن التفاوضي بين الجزائر والتكتلات الإقليمية الفاعلة، والدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة
- اختفاء بعض الصناعات خاصة الناشئة بعد تزايد حدة المنافسة نتيجة الالتزام بقواعد فتح السوق، ونتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة، ومنه تزايد معدلات البطالة، ومن ثم انعدام الاستقرار،
- إلغاء أو تخفيض الدعم على السلع الزراعية، والمواد الاستهلاكية الأخرى يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات، ومنه نرى نشوء الأزمات الاجتماعية المؤثرة مباشرة في السياسة بالجزائر.
- تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا يجعل الصعوبة لمواجهة ومواكبة التقدم الكبير في قطاع الخدمات.
- زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية، وارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة.
- تقلص قدرة الجزائر باعتبارها جزءا من الدول النامية على وضع سياساتها التنموية باستقلالية وبما يتعلق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية.

2 - الآثار الإيجابية:

- يحق للجزائر باعتبارها من الدولة النامية بموجب الاتفاقيات استخدام الوسائل المناسبة لحماية اقتصادها من المنافسة غير العادلة.
- يحق للجزائر أن تلجأ لتقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية.
- تكفل الاتفاقيات الجديدة للجزائر معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات.

³² أنظر: - عادل المهدي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 306-314.

- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 90-101.

- يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الطلب سواء من الدول الصناعية أو النامية.
- التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للجزائر فرصا أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى.
- إن انفتاح التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة في صورة المنتجات المستوردة والمصدرة حيث يتعين على المصدرين استخدام أفضل لأنواع التكنولوجيا الملائمة لتحقيق القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
- المنظمة العالمية للتجارة تصلح لأن تكون منتدى لجميع الدول النامية لكي تكون لها قوة في التفاوض.

الاقتراحات والتوصيات : وختمت بحلتي بمجموعة من التوصيات:

على الجزائر الانضمام لتكتلات فعالة ومحاولة إنشاء أخرى جديدة، مما يضمن لها مساهمة مختلف التغيرات حيث لا يوجد هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي إلى جانب وجودها كطرف مفاوض قوي بتجمعه ليكون حتمية التعامل بالمثل منطلق القوة ، لأن الوقوف هامشيا لم يعد له ما يبرره في متطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة وضيق نطاق السوق و ، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى في تحرير التجارة الخارجية . والجزائر بكونها إحدى هذه البلدان لابد وأن تقفل مبادرات إقامة تكتلات اقتصادية أو تفعيل ما هو قائم منها فعلا ، الذي لا يحتوي على أي نشاط في العلاقات الاقتصادية ، من بلدان اتحاد المغرب العربي إلى باقي الدول العربية، ووصولاً إلى بلدان العالم الإسلامي ، أخذنا بعين الاعتبار عوامل أساسية ضمن إستراتيجيتها في مواجهة التكتلات الأخرى عن طريق :

- فتح الاستثمارات للشركات العربية أو إقامة مشاهيرها بشراكة جزائرية كبادرة لفكرة اندماج الشركات تبعاً لأشكال الكارنيل أو التروست ، لتكون عاملاً في تسهيل الاندماج الاقتصادي .

على أسس حديثة وتنمية البورصات -تقوية المؤسسات المالية بدعمها من مناهيل الدول التي توجه كاحتياطات لتستعمل كأموال تتناول فيها والعمل على تطويرها ، لتكون عوامل تسهيلية للوحدة النقدية . فيها المالية الأسواق بين ووضع خطة عامة بالبلدان العربية خاصة بالتعاون ذلك لأن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر ، يحتاج في رأينا، إلى تنوع القاعدة الإنتاجية ، بتطوير قطاعات الصناعة التحويلية و القطاعات الأخرى غير الهيدروكربون ، وتقوية التكامل بين القطاعات الهيدروكربون والقطاع الصناعي التحويلي ، وبين القطاع الصناعي و بقية القطاعات الأخرى ، ويقترح النظر في المقومات التالية لهذا التنوع:

- أ - أن تحذف التنمية الاقتصادية المستدامة ، بالإضافة إلى رفعها مستوى المعيشة لغالبية المواطنين الجزائريين بشكل مضطرب، إلى أن يصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاداً صناعياً، وأن يصبح المجتمع الجزائري بمبائكه ومؤسساته الاقتصادية "مجتماً صناعياً" خلال المرحلة القادمة مثل النمو الآسيوية ،
 - ب - المساهمة في مشاريع تقوية التكامل الصناعي و القطاعي ، بالتركيز على النمو الاقتصادي.
 - ج -زيادة الاهتمام بنمو قطاع الإنشائات لماله من تأثير إيجابي على تنمية عدة قطاعات أخرى تغذي ، وبالتالي مساهمته في تنوع القاعدة الإنتاجية.
 - د -الاهتمام كذلك بمشاريع تمديد خطوط السكك الحديدية، و برامج الترامواي والميترو على كل الولايات الحيوية في التنمية فهي أيضاً يمكن أن تساهم في تنوع القاعدة الإنتاجية وتنمي قطاعات أخرى . هذا عنا فواللهذا الاقتصادية والاجتماعية وتسريع وتيرة الأشغال والأعمال .
- 2-رفع مستوى الاهتمام بالتصدير ، لما لزيادته من أهمية لتطوير القطاعات الصناعية وزيادة الدخل الوطني، ويقترح تبني الإنتاج للتصدير بدل تبني إستراتيجية استبدال الواردات والتي تركز على السوق المحلية ، عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومرافقتها لتحقيق منتجات تساعد في تطوير منتجاتها التصديرية ، ذلك لأن تطوير جهود التصدير تحتاج مما تحتاج إليه إلى تطوير التجهيزات الأساسية ، والتعليم والتدريب، وتطوير مؤسسات وبرامج تحويل الصادرات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، أي تطوير الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة مضطربة في الإنتاجية الوطنية .وهذا التوجه مبني أيضاً على أهمية تشجيع التجارة العربية البينية وتطوير التكامل الاقتصادي العربي، ورفع مستوى تنافسية الإنتاج الوطني.
- لتطوير المؤسسات والسياسات المتعلقة بتصدير الصناعات التحويلية لتشجيع التصدير .ولنا يقترح النظر في تبني بلورة إستراتيجية تصديرية وإنشاء هيئة عليا مختصة للتصدير تخضع مباشرة لوزير التجارة والمالية مع تنسيق أشغالها بالوكالة الوطنية للاستثمار ، وذلك لتقوم بتسليط الضوء وتركيز الاهتمام على التصدير ودوره في تنمية القاعدة الإنتاجية ، وفق برامج وسياسات مناسبة.
- العمل على وضع نهج وإسائل مساعدة لجمع لمعلومات الاقتصادية مختلف مؤشراتنا ، لتسهيل إقامة شبكة ونظام معلوماتي خاص بالدول العربية وتوسيعها إلى الدول الإسلامية ، تماشياً والمستجدات الدولية والإقليمية التي تطورت الأحداث بما وتمت معالجة سلبياتها وتنمية إيجابياتها بفضل توفرها على المعلومة الاقتصادية .

- التركيز على العنصر البشري باعتباره ركيزة تحقيق كل ما سبق لكن لتحقيق النتائج إلا بفضل تكوينه وتدريبه وفق لمستجدات العالمية ، والأطر الدولية في التسيير لتعزيز قدرته وإمكانياته العلمية ، والعمل على تخصيص ميزانيات معتبرة لذلك خاصة بالجزائر وحتى يبقى الدول العربية والإسلامية - العمل على تنمية الثقافة المبنية على أسس الإنتاج والتفكير والإبداع وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة للشعوب في جو الديمقراطية وحقوق الإنسان ، واحترام الغير ، وقبول النتائج الديمقراطية مهما كانت إفرازاتها

-تجريم الانقلابات العسكرية والعمل على عزل أي نظام يؤسس منها ، وبذلك العمل على تخييد الجيوش العربية من السياسة وتسيير الدول ، مع وضع خطط مشتركة بينها في مجال الصناعات العسكرية ، وتبادل المعلومات والخبرات ، والقيام بالناويزات المشتركة لتفعيل التكتل وإمكانية الوصول إلى الوحدة السياسية بفيدراليات ، على شكل الولايات المتحدة الأمريكية ، بالنظر للعوامل التاريخية التي تسهل قيام ذلك وبالتالي تكون قوة تضاهي أكبر التكتلات العالمية .

المراجع

1-باللغة العربية

- 1 عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003،
- 2 عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978،
- 3 أحمد سيد مصطفى، "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي"، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، ط 2 ، 1999،
- 4 عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976،.
- 5 زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999،
- 6 منير الحميش، "مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001،.
- 7 إكرام عبد الرحيم عوض، "سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000،
- 8 عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية القاهرة 2002
- 9 محمد هشام بنواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972،
- 10 أمينة أمين حلمي، "مركز البحوث الاقتصادية"،
- 11 عبد الناصر نزال الميادي، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999
- 12 هادي رضوان وآخرون، "التطور الاقتصادي للموارد الاقتصادية"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000،
- 13 سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001،
- 14 حيد الجميلي، "دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998.
- 15 توماس كوتور وميتشال مدسون، 1995، على أبواب القرن الواحد والعشرون: أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فهد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس.
- 16 كمال رزق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية العدد 25، نوفمبر 2005
- 17 بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001
- 18 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،
- 19 موهيب شيف ول، آلن وينترز، "التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002،
- 20 أسلمة المجنوب "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001
- 21 زين العابدين ناصر، صفوت عبد السلام عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 97/96
- 22 حازم البيلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، معايير وقواعد مالية جديدة"، ط 2، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، 2005،
- 23 أبو سلطان علي، "التكتلات الاقتصادية ورقة مقدمة لتنشيط التجارة البينية"، القاهرة 2001،
- 24 زروق جمال الدين، "واقع السياسة التجارية و آفاقها في منظمة التجارة العالمية"، مجلة التنمية ، العدد 01 ، الكويت ، ديسمبر 1979،
- 25 عبد الحالف جودة، مصر و الجناح، إنمكاسات دورة الأورجواي على الدول العربية"، 1996.
- 26 محمد عبد المنعم عفر، أحمد فهد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999،

- 27 كامل بكري، "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001،
28 من الحماني، "التطور الاقتصادي، كلية التجارة"، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر،
29 إبراهيم أحمد قناوي الشاذلي، "أثر التكتلات الاقتصادية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، المؤتمر السنوي العاشر، جامعة القاهرة،
كلية الاقتصاد، 3-4 ديسمبر 2005،
30. عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002،

الملكرات والمقالات والتقارير

- 1 طروبي البحري، "التكتلات الإقليمية في النظام العالمي الجديد"، دراسة للمشقة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2004.
2 عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل
شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006،

2007

- 1 الأستاذ شريط عابد ، 2004 مجلة بحوث اقتصادية عربية ،الجمعية العربية للبحوث أقتصادية " ، .
2 مجلة العلوم الإنسانية، عدد 20، ديسمبر 2003، منشورات جامعة منتو ري قسنطينة
3- تقرير المفوضية الأوروبية (1997)، الشراكة الأوروبية-المتوسطة، الإدارة العامة للعلاقات الخارجية، بروكسل.

2- باللغة الأجنبية

- 1, Benchemin, Quebec, 1995, P.265." Economie Internationale"Yadwiga Forowicz,
2 Jean Marc Foret , Droit et Pratique de l'union européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur,
paris, 2001 P 24